الفصل الرابع

الهيمنة الأمريكية والعولمة

العولمة وتفعيلها ومراحلها:

في كتابه الذي بيع منه مليون نسخة: Globalization and Its Discontents "العولمة وعدم الرضا عنها" يتناول جوزيف ستيجلز ـ Joseph Stiglitz ـ الحاصل على جائزة نوبل ـ تبادل الآراء مع الشعوب ومع القيادات العالمية بمفهوم أن العولمة لا تعمل لصالح الشعوب الفقيرة. بعدها قام بتأليف كتاب آخر أظهر فيه بأن العولمة يمكن لها أن تعمل لصالح هذه الشعوب ولكن بوضع شروط محددة. ففي كتابه: (Making Globalization Work1) أو من أجل تفعيل العولمة ـ الخطوات التالية من أجل عالم عادل " The Next Steps to Global Justice" يتناول ستيجلز الطرق والوسائل المحددة للتعامل مع ديون العالم الثالث، وجعل التجارة عادلة، وعلاج الأزمات التي تنتج من الوصفات الدراماتيكية، ومعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري. يوضح أيضا ستيجلز كيف يمكن جعل المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسسات قوية وفاعلة لمصلحة جميع الشعوب واهتمامات جميع الأفراد. قام ستيجلز بكتابة كتابه هذا بعد أن ترك البنك الدولي حيث كان يعمل نائبًا للرئيس واقتصادي أقدم في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠، حيث أظهر في هذا الكتاب مشاهداته خلال الفترة التي عمل فيها بالبنك الدولي وأيضا خبراته في البيت الأبيض عندما كان يعمل عضوا ثم رئيسا لمجلس المستشارين

الاقتصاديين في إدارة الرئيس الأمريكي ويليم كلينتون ـ William J. Clinton ـ وذلك خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧. كانت هذه الفترة مليئة بالصعاب، ففي عام ١٩٩٧/ ٩٨ ظهرت الأزمة المالية الآسيوية التي دفعت ببعض من الدول الصاعدة من العالم الثالث إلى ركود لم يسبق له مثيل وإلى كساد. ففي فترة انتقال الاتحاد السوفيتي السابق من الشيوعية إلى حرية السوق، والتي كان من المفترض أن تجلب ازدهارا اقتصاديا، بدلا من ذلك جلبت له انخفاضًا كبيرًا في الدخل وفي مستويات المعيشة بما نسبته ٧٠٪. والعالم في الجانب الآخر وفي أفضل الأحوال كان تحت المنافسة الشديدة وعدم الاستقرار وغياب الرؤى الواضحة، لم يكن هو المكان الآمن، وكانت الدول النامية لا تقوم دائما بتحسين أوضاعها. في هذه الأثناء اقتنع ستيجلز بأن الدول الصناعية المتقدمة من خلال المنظمات الدولية ـ International organizations ـ مثل صندوق النقد الدولي ـ IMF ـ ومنظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ والبنك الدولي ـ World Bank ـ لم تكن تقوم فقط بما كان يجب أن تقوم به لمساعدة الدول المتضرّرة بل وفي بعض الأحيان تجعل من حياة هذه الدول الكثير من الصعاب. فبرامج صندوق النقد الدولي أدت إلى تعميق أزمة شرق آسيا، والوصفات الدراماتيكية التي دفعها الصندوق للإصلاحات الاقتصادية والمالية في الاتحاد السوفيتي السابق والدول التابعة له لعبت دورا مهما في فشل عبور مرحلة الانتقال. ذكر ستيجلز أنه قام بعرض العديد من هذه المواضيع في كتابه "العولمة وعدم الرضا عنها" حيث كان يتابع السياسات التي كانت تحاكي داخل البيت الأبيض وداخل أروقة البنك الدولي، حيث كان يعمل مع مساعديه مع الدول النامية لتطوير إستراتيجيات لتحسين النمو والخفض من معدلات الفقر.

وبصفته اقتصاديا نظريا Economic Theorist فقد أمضى حوالي أربعين عاما لفهم قوة وحدود اقتصاد السوق ـ Market Economy ـ وكانت أبحاثه تؤدي إلى الشك بخصوص العولمة بأن التجارة الحرة ضرورة لتحسين مستوى

الرفاهية. لقد شرح سيتجلز في كتابه السابق بعضا من فشل النظام المالي العالمي ومؤسساته، وأوضح لماذا لم تفد العولمة الكثير من الأفراد كما كان يجب، ثم تبع ذلك في كتابه عن من أجل تفعيل العولمة ـ ماذا يمكن عمله لكي تقوم العولمة بدورها خاصة من أجل الدول الفقيرة والنامية. تضمن الكتاب بعض من المقترحات لإصلاح النظام المالي العالمي والمؤسسات المالية العالمية التي تحكم هذا النظام. ويرى سيتجلز بأن تطبيق الديمقراطيات الصحيحة تؤدي إلى الدفع الذاتي لمجموعات الأفراد. فمن الممكن أن نعمل على استخدام الأساليب الحميدة ـ Ethics ـ في تفعيل الأعمال ـ Business ـ فالحوكمة للشركات يمكن أن تراعي مصالح المساهمين وغيرهم من الذين يتعاملون معهم. فالشعوب المتعلمة يمكن لها أن تفهم كيف نجعل العولمة تؤدي دورها المفيد للجميع أو على الأقل تعمل بكفاءة أعلى أو بالتالي فمن الممكن وقتها أن نطلب من القيادات السياسية أن تعيد تعميم العولمة في ثوبها الجديد.

وطبقا لسيتجلز فهناك الكثير من الذي يجب أن نقوم به، وعلى الأقل هناك ستة مجالات حيث المجتمع الدولي أصبح مقتنعا بتطبيقها ولكن المسافة مازالت بعيدة للغاية.

وباختصار هذه المجالات تنحصر في:

١ ـ معالجة الفقر والقضاء عليه.

٢ ـ الحاجة إلى مساعدات أجنبية فعالة وإزالة ديون الدول الفقيرة .

٣ ـ تشجيع النمو التجاري ليكون أكثر عدلا.

٤ ـ الحد من الحرية الاقتصادية الزائدة ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥ ـ العمل على حماية البيئة وجعل الدول الصناعية الالتزام القيام بدورها.

٦ ـ العمل على خلق نظام عالمي للحوكمة لصالح جميع الدول.

وكل ذلك داخل إطار ديمقراطية العولمة ـ Democratizing Globalization.

توماس فريدمان

على الجانب الآخر، يرى توماس فريدمان(٢) ـ Thomas Friedman ـ في كتابه والذي يعتبر كتاب العام في الأعمال والحاصل على جائزة: Financial Times/ Goldman Sachs أن العالم اليوم يعتبر مسطحا وليس كرة أرضية من مضمون أن المسافات والأفكار بين الدول والشعوب أصبحت متقاربة، وأصبح العالم صغيرا، وأن هذه السطحية للعالم يمكن أن تكون قوة دافعة للأفضل سواء في الأعمال أو البيئة، وإلى الشعوب في كل مكان.

وهو بتحليله العولمة في القرن الحادي والعشرين، قام برحلات إلى كل من الهند والصين والشرق الأوسط حيث قام بمشاهدات عديدة في مجالات التكنولوجيا والبرامج الحديثة للحاسبات الآلية، أوضح كيف تكون المعرفة والموارد في اتصال دائم في جميع أنحاء العالم بحيث تجعل الكوكب الذي نعيش عليه صغيرا بدرجة لم يسبق لها مثيل، فمن وجهة نظره فإن العالم يتغير والمستقبل به الكثير الذي لم يكتشف بعد في عقول الأفراد والعلميين ورجال الأعمال، والتكنولوجيا سوف تؤدي إلى التقارب بين الدول والشعوب بحيث لن يكون هناك رجل أعمال من دولة نامية وأخرى متقدمة فالكل في المعرفة سواء ومن الممكن أن يكون رجال الأعمال في دولة نامية أكثر كفاءة ومهارة وخبرة ولديهم

من الأفكار التي ربما لا توجد في دولة متقدمة. وفي حواره التاريخي بهذا المفهوم فقد استعرض ثلاث مراحل تاريخية للعولمة ـ Globalization ـ المرحلة الأولى بدأت منذ عام ١٤٩٢ عندما بدأ كولومبس إبحاره، أدت إلى فتح التجارة بين العالم القديم والعالم الجديد، وذلك حتى عام ١٨٠٠، سماها فريدمان العولمة الأولى (Globalization 1.0). وطبقا لآرائه فإن العالم في هذه المرحلة قد انكمش من الحجم الكبير إلى الحجم المتوسط. وكانت مرحلة العولمة الأولى هذه تتناول الدول والعضلات حيث القوة الديناميكية أدت إلى تقارب واندماج بين القبائل والشعوب وبالتالي بمقدار القوة الذهنية والعضلية والقوة محسوبة بالحصان ـ horsepower ـ ثم قوة الرياح وفي مرحلة لاحقة قوة الفحم هي العناصر الرئيسية التي تستخدم في التنمية. في هذه المرحلة من العولمة، فإن الدول والحكومات ـ سواء كانت دينية أو امبريالية أو خليط من الاثنين ـ أدت إلى مواجهة المستقبل والتقارب بين الشعوب دافعة إلى تكامل عالمي. وفي هذه المرحلة يتساءل فريدمان أين تقع الدولة وتحدد مكانتها في المنافسة العالمية والفرص المتاحة؟ وكيف يعيش المرء ويتحاور مع العالم من خلال الدولة التي يعيش فيها؟ ومن الطبيعي أن تكون مجالات التجادل والاتصالات محدودة للغاية نظرا لطبيعة الحياة في هذه الفترة التاريخية. أما عن المرحلة الثانية من العولمة ـ Globalization 2.0 ـ فقد استمرت بالتقريب ـ طبقا لتحليل فريدمان ـ من عام ١٨٠٠ حتى عام ٢٠٠٠، وقد تخللها وأثر على مسارها الكساد العظيم والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. هذه المرحلة أدت إلى انكماش العالم من الحجم المتوسط إلى الحجم الصغير. وفي هذه المرحلة من العولمة كان العنصر الرئيسي للتغيير والقوة الديناميكية التي تدفع إلى التكامل هو ظهور الشركات متعددة الجنسية ـ Multinational companies ـ هذه الشركات متعددة الجنسية فتحت آفاقا عالمية للأسواق وللعمالة، انتشرت أولا عن طريق التوسع في الشركات المختلطة ـ Joint stock ـ الهولندية والإنجليزية وأيضا الثورة الصناعية. وفي النصف الأول من هذه الفترة (١٨٠٠ـ٢٠٠٠)، تدعم وقوى

التكامل العالمي من خلال انخفاض تكاليف النقل نتيجة لظهور الآلات المتحركة بالبخار والقطارات، وفي النصف الثاني من هذه الفترة من خلال انخفاض تكاليف الاتصالات ـ Communication costs ـ وذلك نتيجة لظهور التلغراف والتليفون والحاسب الآلي والأقمار الصناعية والكابلات ثم أولى مراحل الشبكة العالمية العنكبوتية ـ World Wide Web ـ في خلال هذه الفترة، تم ظهور وتحديد مصالح الاقتصاد العالمي، بحيث أصبح هناك حركة دائمة لنقل السلع والمعلومات من قارة إلى أخرى حتى تكون السوق العالمية ـ Global Market ـ مع تبادل منتجات عالمية ومساومات عمالية. وكانت القوى الديناميكية وراء هذه المرحلة من العولمة هو تغيير الأنظمة التي استخدمت في المرحلة الأولى. ويتساءل فريدمان أين تقع الدولة "ويعني بها أمريكا" في هذا الاقتصاد العالمي؟ كيف نستطيع الحصول على المزايا من هذه الفرص المتاحة؟ كيف يمكن الانتقال والتحاور مع الآخرين من خلال الدولة التي نعيش فيها "أمريكا"؟ هذه الفترة وملامحها أدت إلى سقوط الحوائط والحواجز بين الدول وعلى مستوى العالم ككل، وأصبح التكامل يأخذ منحى ومستوى جديدًا. ولكن مع سقوط هذه الحوائط كان هناك العديد من الحواجز التي تعوق التكامل العالمي. ولنتذكر أنه عندما تم انتخاب بيل كلينتون ـ Bill Clinton ـ في عام ١٩٩٢ لم يكن أحد خارج الحكومة ولا الجامعات يستخدم e-mail وعندما كان فريدمان يتولى بعض الكتابات في عام ١٩٩٨، كانت ـ Internet ـ إنترنت، e-commerce، قد بدأت تعمل. وغير ذلك من أدوات التكنولوجيا الحديثة بدأت في الظهور. ويرى فريدمان بأن المرحلة الثالثة من العولمة ـ Globalization 3.0 ـ بدأت حوالي عام ٢٠٠٠، هذه المرحلة أدت إلى انكماش العالم من الحجم الصغير إلى الحجم الأكثر صغرا والمتناهي في الصغر ـ Tiny ـ وأصبح العالم بشكله الحالي مسطحا أي صغيرا بدرجة تسمح بالتكامل والتحاور بدرجة أكبر بين الدول والشعوب وأيضا بين القارات. وعلى ذلك، فإن توماس فريدمان بتخيلاته هذه وتحليله العميق عن طريق مشاهداته

وانطباعاته، أوضح لنا أن القوى المتحركة للمرحلة الأولى من العولمة كانت عولمة الدولة ـ Countries Globalization ـ وأن القوى المحركة للمرحلة الثانية من العولمة كانت عولمة الشركات ـ Companies Globalization ـ وأن القوى المحركة للمرحلة الثالثة من العولمة ـ وهي القوى التي أصبحت لها طابع خاص ـ هي القوة التي حصل عليها الأفراد لاستخدامها في التحاور والتنافس على المستوى العالمي. هذه القوة الدافعة بين الأفراد والتي تجعل من المجموعات الصغيرة القادرة على التحرك عالميا وبسهولة هي التي أطلق عليها فريدمان: رصيف العالم المسطح ـ The Flat-world platform ..

ولا يوجد خلاف جوهري في فحوى ومضمون العولمة بين كل من ستيجلز وفريدمان. فالعولمة هي مرحلة حتمية سواء أردنا أو أبينا، وأيا كان من المسمى، فإن العالم يتغير وبشكل جذري وبسرعة فائقة، وبالتالي أصبح العالم صغيرا ومتماسكا من منظور التعاملات والاتصالات والتجارة إلخ. ولكن الاختلاف بين من يؤيدون العولمة ومن يناهضونها يكمن في أساليب إدارة الاقتصاد العالمي الجديد والذي تسيطر عليه أمريكا، والحد من التفاوتات الصارخة في الدخول والثروات بين الدول والشعوب، وأساليب مكافحة الفقر والمديونية للدول الفقيرة. فما نحن في حاجة إليه هو استخدام الأساليب والسياسات الصحيحة وتغيير الأنظمة الحاكمة للمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات بحيث تؤدي إلى مستوى من الرفاهية المقبولة لجميع الشعوب في القرن الحادي والعشرين. وتطبيق الأساليب الديمقراطية وحقوق الإنسان على جميع المستويات لهو ملازم للتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي. هذا أن أردنا أن تكون العولمة هي السبيل للرفاهية بين جميع الشعوب في المستقبل سواء أخذنا بهذه التسمية أو أية تسمية أخرى، فالعولمة هي المرادف للتغيرات الجذرية التي ستحدث في المستقبل نتيجة التكنولوجيا الحديثة المتطورة.

الجدل حول العولمة:

يستعرض كلاوس موللر[٣] ـ Von Klaus Muller ـ مفهوم العولمة بأنها تصف تلك التغيرات السريعة التي سادت العالم منذ عقدين. ولا يوجد موضوع مهم في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة في أيامنا هذه إلا وفيه جدل ونقاش بشأن أبعاده العالمية الواسعة. ويتمخض عن ذلك حصيلة مكثفة من المؤتمرات الدولية في تسعينيات القرن الماضي تتدارس ما يحدث من تدمير للبيئة وانتشار للفقر وزيادة للنمو السكاني ولمواقف تجاه المرأة والطفل في كثير من بلدان الجنوب. علاوة على مواضيع حقوق الإنسان ومظاهر النمو الكبير لبعض المدن العملاقة وأيضا التهديد لعلاقات الحياة السوية والمرغوبة في بلدان الغرب. وعلى العكس من ذلك، كان لزاما على السياسيين التقليديين والأحزاب في الغرب أن يقروا ويعترفوا بأن صياغة أهداف سياستهم الداخلية أمرا غير ممكن دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع الدولية ذات السمات العالمية. ويعتقد موللر، أنه نتيجة لذلك، تقدم الديمقراطية الاجتماعية الطريق الثالث من وراء عدم إيجاد أسواق غير منتظمة وبيروقراطيات حكومية كإجابة لتحديات العولمة، في حين أن الأحزاب المحافظة رأت أن الفرصة سانحة لتحرير السوق من القبضة الخانقة للضرائب التي تفرض من قبل الحكومة، وقد نشأت من وراء الأحزاب المستقرة ثقافة جديدة معارضة تمثل تيارا مضادا لعولمة النخبة لقمم اقتصادية دولية. ومع تخطي الحدود من خلال شبكة إعلام ناقدة لحركات العولمة مستخدمة وسائل وتقنيات الاتصالات وإستراتيجيات الإعلام، الأمر الذي ترك أثره في وقت قصير على إعادة الحراك السياسي في الحياة العامة. كذلك تدع المواقف السياسية من ورائها وصف العولمة كتوسع زماني ومكاني لتصرفات اجتماعية عبر حدود الدول، ومن خلال ذلك تنشأ مؤسسات دولية تتخطى القومية وانتشار نماذج ثقافية تكون في حال انتقال من الجانب القومي إلى الجانب الدولي معتمدة في ذلك على مدى عمقها وسرعتها واتساع مجالاتها بصيغ تقليدية

للحداثة. وقد ارتبطت ديناميكية العولمة في العادة بعوامل فعالة ومتبادلة وذلك من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وتخفيض التكاليف لعمليات الاتصال والنقل والبنية الأساسية وتعميق الصلات لعبور الحدود وخاصة فيما يمس التكاليف والنفقات المالية. ويستعرض موللر في تحليله، أن موجة العولمة الحالية تقف أمام شعار لنموذج سياسي يمثل أسواقا ونموا اقتصاديا دوليا وإيجاد صيغ حلول للنمو الاقتصادي والتغلب على الفقر، الأمر الذي لا يشكل محصلة جاءت بشكل عشوائي لقوى أسواق غير معروفة، ولكنها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية التي تم اتخاذها. ويرى موللر أن هناك أربع مجموعات من المشاكل تتصدر بشكل مركزي تعرضت لها المراجع الحديثة للعولمة، وهذه المشاكل هي:

١ ـ **البيئة**: حيث تصدرت موضوعات البيئة والعالم المحيط والاستخدام غير المتكافئ للمصادر الشحيحة والأضرار البيئية العابرة للحدود منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي لها أبعاد مأساوية وكارثية طويلة الأمد، وعلى أجيال متنوعة لنموذج دولي يلحق الضرر بها. وتبدو في أيامنا هذه كارثة المناخ كرمز طبيعي على مدى عقود من السنوات دون تغييرات ملموسة ودون اتخاذ أية إجراءات حماية لمخاطرها المحسوبة تجاه أجيال قادمة.

٢ ـ **الفقر وعدم تكافؤ الفرص والإحساس بالعجز**: وهي الأمور التي أصبحت معروفة منذ وقت طويل، وهي أيضا قضايا تكتسب من خلال المقارنات لأوضاع الحياة في عالم تضيق مساحاته أمام قوى الانفجارات الجديدة، وهذا يعني على وجه العموم عولمة عدم المساواة الواضحة المعالم.

٣ ـ **أسواق تمويل العولمة**: تمثل وتعبر عن مستجدات كعامل ثالث لمخاطر نظامية يتم ترتيب وظائفها كأسواق مال لدول ذات بيانات أساسية يمكن أن تقع في دوامة التقهقر للوراء ملحقة الضرر ربما بشكل محدود للنمو وتشغيل

البشر وثبات السياسة الداخلية. إن الأضرار الجانبية لمثل هذه الأزمات والتي سجلت تراكما ملحوظا منذ ثمانينيات القرن الماضي تستطيع أن تقف حائلا ولمدى سنوات طويلة كمعول هدم لنجاحات هذا التحديث.

٤ ـ الهجرة: تمثل العامل الرابع المكمل للعوامل الثلاثة والذي يؤدي لتدهور الدولة وتفككها، وبالتالي إلى حالة عدم الاندماج الاجتماعي والإعلامي، وحيث تفتقد العديد من دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والدول التابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وهذه دول متخلفة، الشروط المبدئية للاندماج الاجتماعي، وهو ما يعني عدم ضمان سيادة السلام الداخلي في المجتمع، وفي دول أخرى بتمثل رد فعل الشعوب في الهجرة والهروب من الفقر وعدم المساواة وتزايد الأزمات، بحيث لا يتبقى من خلال ذلك سوى حطام للمجتمعات.

وفي استعراضه للديمقراطية في ظل عالم العولمة، ذكر موللر أن علم السياسة المقارن قد أكد أن الديمقراطية تتعايش بالتوازي مع تحرير الاقتصاد، وخاصة في كل من العقدين الأخيرين اللذين عايشا تاريخيا أكبر انتشار لها. ولكنه من جانب آخر يوضح أنه حيث تطبق العولمة تحت شروط الديمقراطية وفي عالم أسسه دول ذات سيادة، ربما تجد النتائج السلبية للعولمة مكانة لها في البرلمانات كونها نابعة من حركات المعارضة السياسية. ولهذا كان لا مفر أن تلزم لوائح هيئة الأمم المتحدة الأعضاء في حل وحسم الخلافات والمعارك الدولية من خلال الوسائل السلمية ووفقا لمفهوم الحفاظ على مبدأ العدالة. وتختلف وجهات النظر بين مؤيدي وناقدي العولمة وتأثيراتها على مؤسسات الديمقراطية، فبينما يرحب المتحمسون رفع حالة التعبئة وتحسين وسائل الاتصال وحرية تدفق المكاسب بمشاركة كل المواطنين وكل المجتمعات، يرى كل المتنبئين بنهاية العالم، أن المكسب المدني للرأسمالية والذي تم إنجازه بصعوبة بالغة في ديمقراطيات دول الرفاهية وتحت إرغام أسواق دولية غير معروفة، يتبين فيها عدم المساواة بين مجتمعات الشمال والجنوب، وبشكل غير قابل للقياس.

وباختصار، فإن مولر يتناول موضوع العولمة من عدة زوايا مختلفة، ويتعرض لموضوعات معقدة مثل معنى الديمقراطية في عالم العولمة وكيف تتغير؟ وماذا تعني التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفي مجال السياسة؟ كذلك فإنه استعرض بإسهاب دور مؤسسات التمويل الدولية، وعلى الأخص مؤسسات بريتون وودز، إلا أنه لم يتناول التوجهات المستقبلية للدول الكبرى الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث والدول الصاعدة التي تشق طريقها نحو التقدم، بحيث فشل في توضيح عما إذا كانت العولمة هي نتاج لهذه السيطرة أم سببا لها. وما هو الطريق الأنسب في هذا العالم للدول الفقيرة أن تحذو حذوه في السياسة بوجه عام وفي الاقتصاد بوجه خاص. هل الطريق الأنسب هو السياسة الأنجلوساكسونية ـ الأمريكية بناء على آراء آدم سميث أم سياسة دور الدولة طبقا لمفهوم كينز؟ وذلك في عالم أصبح اليوم قرية صغيرة؟ إن قراءة سريعة في كتاب جوزيف ستيجلز ـ Making Globalization Work ـ ربما تفيدنا إلى حد ما في الرد على هذه التساؤلات الهامة.

سياسة التجارة الحرة والعولمة:

يستعرض جراهام دونكلي[٤] ـ Graham Dunkley ـ العلاقة بين سياسة التجارة الحرة والعولمة، فمن وجهة نظره فإن سياسة التجارة الحرة هي جوهر مشروع العولمة التي تجتاح العالم الآن. إن الفكرة الكامنة خلف العولمة هي رأسمالية التجارة الحرة ـ كلما تركت قوى السوق تتحكم وكلما فتح الاقتصاد للتجارة الحرة والمنافسة، زادت كفاءة الاقتصاد وازدهاره. والعولمة التي تنتشر فعليا إلى كل بلد في العالم لها قائمة خاصة للقواعد الاقتصادية تتطلب الانفتاح والتخفيف من القوانين واللوائح والحرمان، ولها ثقافتها الخاصة السائدة التي تُجانس وتنشر الأمركة ـ من بيبج ماكس (هامبورجر) إلى آي ماكس (أجهزة كمبيوتر متطورة) إلى ميكي ماوس ـ على الصعيد الدولي (اقتباس من توماس

فريدمان ـ 1999) (Thomas Friedman)) إن التجارة الحرة ليست سياسة، بل إن التجارة الحرة هي مجرد نظرية اقتصادية (اقتباس من فرانسوا لوس Francois loos وزير التجارة الفرنسي، أثناء المفاوضات مع أستراليا Th Age، ٢٠ من مارس ٢٠٠٣). بعد هذه المقدمة، يذكر دونكلي أن العالم اليوم واقع في قبضة العقيدة التي تبشر بأن السوق الحر هي حل لكل المشاكل، وهي العقيدة التي أدى إلى اعتناقها إجماع النخبة فيما بين الأجهزة العالمية ومعظم الحكومات ودوائر المعارضة ودوائر الأعمال والتيار الرئيسي من وسائل الإعلام، وكذلك بالمثل من بعض الاقتصاديين وقلة من الآخرين. ويتزايد بالفعل المتشككون بقدر كبير، لكنهم ليسوا في السلطة، وبمجرد أن يكونوا في السلطة فهم يتبنون بشكل إعجازي الأصولية، فيما عدا استثناء بارز لوزراء التجارة الفرنسيين (المذكور أحدهم أعلاه). إن هذه العقيدة لها أسماء مختلفة وقد سماها دونكلي "العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة". فالأسواق الحرة لكل شيء تقريبا محليا وعالميا. أنه نظام عالمي جديد قائم على منظمة التجارة العالمية WTO يجري تشييده على أساس هذه العقيدة أو هذا المبدأ وفروضه، وهو السعي الذي يُسميه دونكلي "مشروع التجارة الحرة العالمي" ويزعم أنه قائم على الأسطورة أكثر منه على الواقع. ويعتقد دونكلي أن مشروع التجارة الحرة العالمي ودفعه العولمة العامة ينبني على ثلاث افتراضيات، وهي الافتراضيات التي اعتبرها غير دقيقة بل حتى أسطورية، وهي:

١ ـ إن العولمة هي الآن متقدمة بشكل جيد.

٢ ـ وعلى أنها حتمية أو لا يمكن إيقافها.

٣ ـ وأنها جيدة بصورة رائعة لكل فرد فعليا.

وطبقا لدونكلي، فإن الأسطورة الأولى منتقدة على المدى الواسع على أساس أن التكامل العولمي وتركيز السلطة كانا مثلا أعظم في القرن التاسع عشر أما

الأسطورة الثانية الخاصة بحتمية العولمة، فقد استنفذت مصداقيتها إلى حد كبير، لأنها بينما توجد قوى للعولمة مثل تحسين المواصلات والاتصالات، فإن عملية التكامل الأولية تبدو أنها اختيار حر من الحكومات بالتحرر من القوانين التجارية وهي الحكومات التي ترتكب اليوم ما سماه دونكلي "الانتحار السيادي".

أما الأسطورة الثالثة من أن التجارة الحرة والعولمة تحققان الفائدة في الواقع لكل الناس في كل البلدان وفي كل الأزمان، فهي تقوم على طرق بحث مبسطة إلى حد مخل وعلى نتائج مشكوك فيها. كذلك يوضح اقتصادي التنمية المشهور بول ستريتن ـ ٢٠٠١ (Paul Streeten) ـ أن العولمة هي خير للبلدان الأكثر غنى والملاك والمتعلمين والمغامرين وللأرباح والمشروعات الضخمة والقطاع الخاص على وجه العموم والموردين لثقافة العولمة وغيرهم، لكن على الجانب المعاكس على سبيل المثال تؤثر بصورة سلبية على البلدان الأكثر فقرا وفي العمال وخصوصا غير المهرة وفي القطاع العام والمشروعات الصغيرة والنساء والأطفال والمجتمعات والثقافات المحلية. وحيث تظهر الفوائد، مثل النمو المتزايد أو تقليل الفقر، على أنها مرتبط بالتجارة الحرة أو العولمة فغالبا ما تكون الأسباب الحقيقية لها هي عوامل مثل التنمية المتولدة محليا أو استقرار الاقتصاد الكلي أو تحسينات حديثة في الاستقرار الاجتماعي.

آدم سميث

إن آدم سميث ـ(Adam Smith 1776) ـ وريكاردو ـ 1817) Ricardo) ـ وميل ـ(Mill 1848) ـــ وآخرين من الاقتصاديين الكلاسيكيين هم الرواد في الزعم بأن الأسواق الحرة والتجارة الحرة مفيدتان، لكنهم لم يكونا متشددين في رأيهم بخصوصها. فالاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد من منتصف القرن التاسع

عشر حتى اليوم قد تشددوا في هذا المذهب بصورة عظيمة. ويميل الكلاسيكيون الجدد إلى تصوير الناس على أنهم أفراد عقلانيون ومستهلكون يعظمون من منفعتهم، وأهدافهم مادية، وقيمهم نفعية بصورة كبيرة ويتخذون القرارات الاقتصادية بمعزل عن الخصائص الأوسع للحياة. إن المناصرين للسوق الحرة يعتقدون بشكل موسع في توازن السوق الذاتي التلقائي مع التوازن المعتاد الذي يعمل من أجل الأفضل عبر اليد الخفية لآدم سميث ـ Adam Smith ـ بحيث تصفي الأسواق بشكل رويتيني وتنتج ما يحتاجه الناس حقيقة، مع ضمان التوظيف الكامل والتجارة المتوازنة. ويرى معظم الاقتصاديين الآخرين التوازن باعتبار أنه لا يرقى إلى أن يكون حميدا بصورة مؤكدة، أو حتى يتشككون في مفهوم التوازن نفسه، ويرون بدلا من ذلك الحاجة إلى تدخل الحكومة والمجتمع في العملية الاقتصادية بما فيها التجارة أو التجارة الأخرى الدولية. إن أنصار الأسواق الحرة يرون الاقتصاد باعتباره قاربا شراعيا يعدل مساره وفقا لنسمات السوق، بينما يراه الكينزيون (Keynesian) ـ نسبة إلى كينز ـ أو المنشقون الآخرون على أنه زورق بموتور يعمل بطاقة الاستثمار ويحتاج إلى تحكمات شديدة. إن هذا الفرق الفلسفي هو عامل مميز حاسم فيما بين مؤيدي التجارة الحرة وأنصار الحماية الذين يعكسون في الأساس وجهات نظر عالم مختلف. وعموما، فإن جراهام دونكلي يوضح أن الاقتصاديين البارزين كانوا دائما متشككين في مذهب التجارة الحرة أكبر من أن يستوعبها المناصرون لها. وأن فوائد التجارة الحرة في التطبيق هي أكثر محدودية وعرضية أكثر مما يعترفون. وهو يجادل أيضا بأن البنك الدولي في دفعه المستمر للتنمية القائمة على التصدير يمارس نوعا من التضليل إذ أنه من الضروري ومن الممكن إيجاد نظام تجاري عالمي أكثر ديمقراطية. كما أن السياسات التجارية القائمة على المزيد من التدخل والاعتماد على النفس هي سياسات مجدية وخصوصا إذا تبنت وجهة نظر كلية لأهداف التنمية الاقتصادية.

من الواضح أن دونكلي في عرضه وتحليله للعولمة وسياسة التجارة الحرة، استخدم أسلوبا متشددا إزاء حرية التجارة والأسواق، ومتشائما بالنسبة لمشروع العولمة.

قد يكون من وراء ذلك نزعات اشتراكية يسارية أو سياسة حكومية معتدلة في التدخل في حرية التجارة والأسواق. إلا أن ذلك لا ينفي حتمية شكل العالم اليوم بأنه عالم صغير وبالتالي فأن العولمة هي نتيجة لذلك الانكماش، سواء طبقا لآراء توماس فريدمان في وصفه العالم الآن مسطح وصغير أو آراء سيتجلز بتصحيح سياسات التجارة والمنظمات في عرضه الشيق في كيف نجعل من العولمة وتفعيلها ما هو مفيد للدول الفقيرة والغنية على السواء. كلها في الواقع آراء مختلفة تنحصر في النهاية بحتمية شكل العالم اليوم، وبالتالي فإن المتشددين والمتشائمين أو المؤيدين بقوة للعولمة لا مغنى لتحليلهم المتطرف، بل الواجب أن يكون في الفكر الاقتصادي الحديث تطبيق مبدأ البراجماتية في إصلاح سياسات الدولة والمؤسسات وتفعيل دور المنظمات الأهلية، وبالتالي فإننا نميل إلى أخذ عرض وتحليل سيتجلز بشيء من الجدية وتطويره بصورة منتظمة. ولا يمكن قفل باب الجدال حول العولمة بدون عرض الجانب الآخر من الآراء التي تقدس العولمة وبدون مخاوف من التجارة المفتوحة، وحرية الأسواق، أو في تطبيق الرأسمالية الكلاسيكية بالشكل التقليدي وفي عالم اليوم الذي أسماه توماس فريدمان عالم مسطح ـ The World is Flat ـ ولكن بأسلوب سيتجلز في تفعيل العولمة لتعمل لصالح جميع الدول والشعوب. ولكن هناك بعض من الاقتصاديين الذين يرون أن العولمة لأمريكا ومن أجل أمريكا ردا على الأعداد المتزايدة من الأمريكيين الذين ينتابهم الهلع من عملية العولمة والذين يخشون من تأثيرها على الأجور والصادرات في الولايات المتحدة وعلى قدرتها على المنافسة الدولية.

العولمة في صالح أمريكا:

يسعى مجموعة من الاقتصاديين إلى تفنيد هذه المخاوف، وإثبات أن العولمة لصالح أمريكا والأمريكيين، ولصالح العالم أجمع، ويقدمون خطة عمل لتفادي أي آثار سلبية لها. ولتأكيد وجهة نظرهم، فإنهم يعرضون بالأرقام فضائل الانفتاح، وتأثير التجارة الحرة الإيجابية على الوظائف والأجور، وعلى تكافؤ الفرص السيادة في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وفي كافة الدول على حد سواء. وقد أنصب هذا الجدل في كتاب تحت مسمى: "جنون العولمة" تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة[٥]. أوضح مؤلفو هذا الكتاب أن الخوف من العولمة يقوم على أسس ضعيفة، وأن الجاذبية السطحية للهلع من العولمة قد أدت إلى إغراق كثيرين من الناخبين الأمريكيين وصانعي السياسة عن جادة الصواب في عدد من المناحي:

أولا: إن الولايات المتحدة قد تعولمت بصورة سريعة خلال السنوات السابقة لعام **١٩٧٣**، عندما كانت الإنتاجية والأجور يزيدان بصورة سريعة، وكان عدم المساواة يتقلص، مما يبين أن مستويات المعيشة يمكن أن تزيد بمعدل صحي، في حين تزيد الولايات المتحدة روابطها مع باقي العالم. وعموما، فإنه من المفيد أن يقر في الأذهان أن الاقتصاد الأمريكي ليس أكثر عولمة اليوم مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ـ مقيسا بحصة التجارة في ناتجها الإجمالي.

ثانيا: إنه حتى على الرغم من أن العولمة تضر بعض العمال الأمريكيين، فإن العلاجات الحمائية التي يقترحها بعض منتقدي التجارة، هي في أحسن الأحوال مُسكن قصير المفعول، وأنها في أسوأ الأحوال ضارة بمصالح طبقة العمال العريضة التي تسعى لمساعدتها. إن حماية المؤسسات الأمريكية من الواردات قد يقي بعض العمال مؤقتا من تخفيض الأجور أو تقليل حجم العمالة، ولكن هذه الحماية تحبط حوافز العمال والشركات على الابتكار والتماشي مع تطورات

السوق. ونتيجة لذلك، تكون منافعها للأفراد والشركات فرادى، منافع مؤقتة في الغالب.

ثالثا: إن لإقامة الحواجز الجديدة أمام الواردات تأثيرًا خفيًا يرتد لنحر صاحبه في صورة كساد الصادرات. وفي حين أن الحواجز الأعلى أمام الواردات قد تُحسن مؤقتا من الميزان التجاري، فإن هذا التحسن يتسبب في ارتفاع قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية، مما يقوض الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية ويقلص فرص الأمريكيين في التوظف في صناعات التصدير.

رابعا: إن الهلع من العولمة يصرف أنظار صانعي السياسة والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج بصورة مباشرة الأسباب الرئيسية لركود أو تدهور الأجور الخاصة بالأمريكيين الأقل مهرة. فالمنافسة الخارجية ليست هي أهم مشكلة يواجهها العمال ذوي الأجور المنخفضة في الولايات المتحدة، وإنما المشكلة هي عدم التوافق بين المهارات التي يزداد طلب أرباب الأعمال عليها، والمهارات التي يأتي بها كثيرون من الراشدين من الشباب لسوق العمل. وبالنسبة للجيل التالي من العمال، يمكن علاج المشكلة بتحسين التعليم والتدريب العام والخاص.

خامسا: للأمريكيين في واقع الأمر مصلحة محققة في التفاوض على المزيد من تخفيض الحواجز الخارجية التي تحد من السوق المتاح للسلع والخدمات الأمريكية. وتضر هذه الحواجز عادة نفس الصناعات التي لأمريكا القيادة العالمية فيها، بما في ذلك الزراعة، والخدمات المالية، والأدوية، والطائرات، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

سادسا: إن التركيز على أن التجارة المفتوحة تفيد المستهلكين ليس من قبيل المبالغة، فكل حاجز يقام في طريق التجارة يرفع الأسعار، ليس فقط بالنسبة للواردات المعنية، وإنما أيضا بالنسبة للسلع والخدمات المنتجة محليا التي تتنافس

معها. ويتعين على من يريدون من الولايات المتحدة أن تقيم الحواجز أمام السلع الأجنبية ـ سواء باسم التجارة العادلة أو الأمن القومي، أو ما يدعونه من أهداف أخرى ـ أن يواجهوا حقيقة أنهم بذلك يطلبون من الحكومة أن تفرض ضرائب على المستهلكين بغية تحقيق هذه الأهداف. وينبغي للأمريكيين أن يقرروا مدى استعدادهم لدفع تلك الضريبة. وعلى النقيض من ذلك، فإن تقليل الحواجز أمام السلع الأجنبية يمنح ما يعادل خفض الضريبة للمستهلكين الأمريكيين، في حين يشجع الشركات الأمريكية على التجديد والابتكار. والمحصلة الصافية لذلك، هي ارتفاع مستويات معيشة الأمريكيين في الداخل.

إن معظم الاقتصاديين الأمريكيين يؤمنون بأن منافع التجارة الحرة كبيرة بحيث تلزم البلد بممارسة التجارة الحرة من جانب واحد، بغض النظر عن الحواجز التجارية التي تقيمها البلدان الأخرى. ومثلما أوضح الاقتصادي فريدريك باستيات في القرن التاسع عشر، فإن إقامة الحواجز التجارية لأن البلدان الأخرى قد أقامتها، ليست أكثر رشدا من قيام بلد ما بقفل موانيه لأن للبلدان الأخرى سواحل صخرية. وقد تصرف صانعو السياسة بعيدو النظر في الولايات المتحدة والخارج على أساس فكرة باستيات الثاقبة. فقد كان الرئيس وودرو ويلسون من أوائل الداعين لتحرير التجارة من جانب واحد. واستغل السلطة التي منحها له الكونجرس لتخفيض الرسوم الجمركية والإبقاء عليها منخفضة طوال الحرب العالمية الأولى. بيد أن الرئيس ويليام هاردنج عكس سياسات ويلسون التجارية، واستغل السلطة التي منحها له الكونجرس الجمهوري بعد الحرب لزيادة الرسوم الجمركية ضد أي بلد يمارس التفرقة ضد صادرات الولايات المتحدة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خفض الرئيسان ترومان وأيزنهاور الرسوم الجمركية مرة ثانية، لتسهيل الانتعاش الاقتصادي للحلفاء الأوروبيين، وربط بلدان المحور المهزوم بالغرب غير الشيوعي، كما خفض أيزنهاور ومن بعده الرئيس كيندي الرسوم الجمركية على الواردات من

بلدان العالم الثالث وبعض البلدان الصغيرة الأخرى، بأمل حفز اقتصادياتها، ومن ثم بناء معقل حصين لصد الشيوعية. وفي فترة أحدث، أدى الدمار الاقتصادي الذي عانته بلدان أمريكا اللاتينية التي اتبعت نموذج إحلال الواردات في التنمية الاقتصادية خلال الستينيات والسبعينيات، وهي سياسة تقوم على حجة الصناعة الوليدة، ومن ثم فهي سياسة حمائية متأصلة، إلى جعل عدد من البلدان النامية يسلم بفوائد التحرير، وبالتالي العولمة.

لقد حققت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية منافع ضخمة للأمة وللأمم الأخرى في كافة أنحاء العالم. بيد أن هذه المنافع تتهددها أصوات متصاعدة لجوقة من الذين يشتكون من تأثير العولمة، والسياسات التي ساعدت على جعل التكامل الاقتصادي العالمي ممكنا. وفي حين أن معظم هذه الشكاوى تفتقر إلى دليل تجريبي صلب، فإنها تحدث صداها لدى كثيرين من الأمريكيين بسبب انتشار القلق من نمو الدخل البطيء، وزيادة عدم المساواة، والخلل الذي يتعرض له العمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قلة من الشكاوى لها أساس في واقع الأمر. لقد أسهم التكامل العالمي بدرجة صغيرة في زيادة تفاوت الأجور. وتسببت قواعد التجارة المحررة خسائر لبعض الشركات والعمال، ويمكن أن تسهم في الأجل القصير في زيادة البطالة، ويقع على عاتق من يريدون الحفاظ على أو توسيع التجارة والاستثمار المفتوحين، الالتزام بالتصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات الذين قد تضيرهم التجارة الأكثر حرية.